

تقرير المؤتمر الثاني حول قطاع الأمن والعدالة بشمال إفريقيا، الدار البيضاء، المغرب

7-4 جوان 2014

نظم مركز السلام الأمريكي بمشاركة مركز شرق جنوب اسيا للدراسات الاستراتيجية المؤتمر الثاني حول قطاع الأمن والعدالة بشمال إفريقيا شمل المؤتمر مشاركين من بلدان الربيع العربي والدول المجاورة من قطاعات مختلفة حكومات، مجتمع مدني، منظمات دولية وقد نظم في مدينة الرباط، المغرب من يوم 17 سبتمبر الى يوم 20 سبتمبر 2013.

كان المؤتمر تكملة للمؤتمر الأول حول قطاع الأمن والعدالة بشمال إفريقيا الذي أقيم بمدينة الدار البيضاء بالمغرب من 4-7 جوان 2013 ولم يختلف كثيرا في الشكل عن سابقه جلسات عامة تليها حلقات نقاش يتبادل فيها المشاركون أطراف الحوار حول مواضيع تخص إصلاح قطاع الأمن والعدالة في بلدان الربيع العربي والمناطق المجاورة لها.

مباحث وبرنامج المؤتمر كانت كالآتي:

- 1- الرقابة المؤسسية والإصلاح
- 2- تقييم الإصلاح المؤسسي والرقابة الديمقراطية في شمال أفريقيا
- * مجموعة النقاش 1: تغيير الثقافات المؤسسية للخدمة
- * مجموعة النقاش 2: تغيير الثقافات المؤسسية للرقابة
- 3- تقييم الإصلاح القضائي والقانوني في شمال أفريقيا
- 4- إصلاح القطاع الأمني والتدريب
- * مجموعة النقاش 3: استقلال القضاء
- * مجموعة النقاش 4: ممارسات الشرطة
- 5- إدارة انعدام الأمن من خلال التعاون الإقليمي
- * مجموعة النقاش 5: الشرطة والجيش والأمن الداخلي
- * مجموعة النقاش 6: الحدود والتعاون الإقليمي
- * خطة للاستمرار المشاركة الإقليمية والحوار

تراوحت الملاحظات بين ضرورة التوعية المدنية إذ أن الإصلاح يجب أن يشمل الطرفين الأمني و المواطن كتطوير برامج التربية المدنية، تطوير الحملات التحسيسية، خلق مساحة للشرطة للحوار مع المجتمع اضافة الى ذلك يجب تحسين ظروف العمل بالنسبة للامنيين والذي سيساهم في تقليص أسباب ارتفاع نسب الفساد بين موظفي القطاع الأمني. ضرورة كتابة مدونة لقواعد سلوك قوات الشرطة تغيير كيفية إختيار الموظف الأمني وطرق التدريب بالنسبة لإستقلال القضاء من أهم شروطه شفافية الميزانية، ضمان وجود دسترة لفصل السلط الثلاث. الإصلاح ضرورة ويجب أن يكون على جميع المستويات وفي أن واحد، يجب أن يكون إصلاح إستراتيجي، هيكلي يبتدئ من قواعد الدولة ويستمر على جميع المستويات كما أن الإصلاح تشريعي دستوري فإن لم يتم تغير القوانين لن يتم أي تغيير على مستوى هياكل الدولة مثال لذلك ضرورة دسترة رقابة المجتمع المدني للعمل الأمني.

من أهم المحاور التي توصل النقاش فيها كانت السلوكيات الفضلى الشرطة دارت حول الإصلاح الهيكلي فكانت التوصيات كالاتي تعيين ضباط الشرطة في وحدات داخل داخل مجتمعاتهم المحلية لتعزيز العلاقات الإجتماعية ثم ضرورة إنشاء وحدة لمراقبة العمل الأمني "Police de la Police" التأكيد من أن وحدات الشرطة لديها المعدات المناسبة للاستجابة لحالات مختلفة أيضاً للسيطرة على الحشود في حالات التجمهر لتجنب استخدام القوة المميتة ثم الإصلاح على مستوى التدريب على حقوق الإنسان، استخدام القوة، التواصل الخ... تطوير وغرس مدونة لقواعد السلوك ليتم اتباعها و الذي يسهل عملت المحاسبة.